

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الاستاذ محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامه ، عادل الخصاونه ، د. عرار خريس

المميزان : ١ -

٢ -

وكيلهما المحاميان ز

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٢٨٣ فصل ٢٠٠٣/٨/٧ والقاضي وعملاً بالمادة ٢٣٦ من الاصول الجزائية تقرر المحكمة تجريم كل من المتهمين

بجناية القتل العمد بالاشتراك طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات ، وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات تقرر المحكمة الحكم باعدام المجرمين

شنعاً حتى الموت ونظراً لاسقاط الحق الشخصي وسلوك المغدورة الشائن اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة ١/٩٩ عقوبات ابدال عقوبة الاعدام المحكوم بها كل من المجرمين لتصبح وضع كل واحد منهما بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - الحكم المميز مخالف لنص المادة ١/٢٣٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية حيث انه لم يلتفت على الاطلاق لدفع المميزين وبيناتهما ولم يتطرق لمعالجتها بالاضافة إلى انه مشوب بعيب القصور بالتعليل والتسبيب .

٢ - اخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتهيئتها مصدره الحكم وهي هيئة مغايره للهيئة التي استمعت لكافة بينات القضية مما ترتب عليه صدور حكمها مبنياً على أسس مغايره للواقع الذي اكده الشهود وامام المحكمة .

٣ - واخطأت كذلك بإعتمادها على الاعترافات المتفرعه من قبل المميزين سواء امام الشرطه او المدعى العام لما احاط بها من اكراه وضغط والمنسحب على كشف الدلاله .

٤ - واخطأت كذلك بالاخذ بإعتراف المتهمين رغم مغايرته للبينه الفنيه واقوال الطبيب الشرعي .

٥ - واخطأت كذلك باسنادها لتهمه القتل العمد للمميز الثاني اذ بالفرض الساقط بقيام المميز الثاني بتربيط المجنى عليها او تثبيتها فإن الحد الاقصى للوصف القانوني لتلك الافعال لا يعدو أن يكون تدخل بالقتل وليس القتل بالاشتراك .

٦ - لقد اثبتت كافة البينات أن تناول المجنى عليها لطعام الافطار لدى شقيقتها الثاني في ذلك اليوم كان بمحض الصدفة حيث الاصل انها متجهة إلى منزل والدها وليس منزل شقيقتها كذلك فإن ركوب المجنى عليها مع المميز الاول بالسياره وقبولها أن يوصلها إلى منزل زوجها ينفي ارتياب المجنى عليها بالمميز .

لهذه الاسباب يلتمس المميزان قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع فسخ القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/١٨/١٨ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائيه رقم ٢٠٠٣/٢٨٣ فصل ٢٠٠٣/١٨/٧ إلى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً بأن الحكم الصادر منها والقاضي (بتجريم المتهمين

العمد بالاشتراك خلافاً للمادتين ١/٣٢ و ٧٦ عقوبات وعملاً بذات المادتين تقرر الحكم عليهما بالاعدام شناً حتى الموت .

وعملاً بالمادة ٩٩ عقوبات ولإسقاط الحق الشخصي تقرر ابدال عقوبة الاعدام المحكوم بها المجرمين لتصبح وضع كل واحد منهما بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف) جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونيه واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الاصول الجزائيه ملتصقاً تأييده .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٩/١١ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز وتأييد القرار المميز .

السرقة

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى قد احوالت المتهمين ١ - إلى تلك المحكمة لمحاكمتهم

٢ -

التهمة : جناية القتل العمد مع سبق الاصرار طبقاً للمادتين ٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات .

وقد ساقنت النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى الواقعة الجرميه التاليه التي اقامت اتهامها للمتهمين على اساس منها وتتلخص بالاتي (أن المغدوره وقبل حوالي ست سنوات من وقوع الحادث كانت تتصرف تصرفات غير اخلاقيه اثناء تواجدها في منزل اهلها وقبل حوالي سنتين من وقوع الحادث كانت على علاقة حب مع احد الاشخاص حيث كانت متزوجه وعلى اثر ذلك قام زوجها بتطليقها حيث عادت لمنزل اهلها الذي يقطن فيه المشتكى عليهما وهما شقيقا المغدوره ومكثت حوالي خمسة اشهر كانت خلال هذه الفتره تقوم بالتلويح للشباب الذين يمرون في الشارع امام منزلهم من خلال نوافذ المنزل وقد ضبطها المتهم خلال ذلك وتعهدت له المغدوره بالتوبه ثم تزوجت بعد ذلك من ابن عمها ومكثت عنده ثمانية اشهر وقام بتطليقها بعد أن اخبر المتهمين انها كانت تقوم بالتلويح للشباب من خلال نوافذ منزله وكانت تترك المنزل ليلاً دون علمه وكانت تقوم بمرافقة الشباب ذوي الاخلاق السيئة ومن ثم عادت إلى منزل اهلها ومكثت حوالي ثمانية اشهر وخلال هذه الفتره كانت تقوم بالفرار من المنزل وكان والدها يقوم باحضارها من البيوت التي تذهب إليها وقبل حوالي شهرين من وقوع الحادث تزوجت من شخص آخر حيث حضر في هذه الفتره وقبل وقوع الحادث حضر شخص واخبر المتهم بأنه شاهد المغدوره مع شخص في منطقة الصوالحه وكانت تجلس معه في سيارة التتك وعلى اثر ذلك اتفق المتهمان على الخلاص من المغدوره بقتلها وذلك بواسطة التتك عندما تحضر لمنزلهم وبتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢ حضرت المغدوره إلى منزل المتهم وتناولت الافطار عنده وبعد ذلك قام المتهمان بابلاغ المغدوره بانهما سوف يقومان بايصالها إلى منزل زوجها في منطقة تل الرمال وبعد مسير حوالي كيلو مترين اثنين قاموا باخبارها بمعرفتهم بعلاقتها مع شخص آخر غير زوجها وقد شعرت المغدوره بالخوف وتعهدت لهم بالتوبه وقد قام المتهمان بأخذها إلى منطقة المزارع حيث كان المتهم علي يقود التتك الذي يعود ملكيته للمتهم وتوقف في الشارع وقام المتهم بانزال المغدوره حياة من التتك ويطحها ارضاً ووضعها تحت العجلات الخلفيه وقام شقيقه المتهم بالرجوع إلى الخلف ودهسها بالعجلات الخلفيه للتتك

ثم قام المتهمان بوضعها في التنك حيث اتفقا على أن يتوجه المتهم إلى المستشفى ويبلغهم انه قام بدهس المغدورة بطريق الخطأ وبالفعل توجه المتهم إلى المستشفى بعد أن انزل المتهم في الطريق وفي المستشفى قام المتهم بإبلاغ المستشفى بأنه قام بدهس المغدوره حياة عن غير قصد ثم قام بعد ذلك بالاعتراف هو وشقيقه المتهم بقيامهما بدهس المغدوره عن قصد واحتصلت المغدوره على تقرير طبي يفيد أن سبب الوفاة كسور عظام الجمجمة وقاعدتها ونزيف الدماغ وكسور الاضلاع وتهتك الرئتين والنزيف داخل الصدر بالاضافة إلى النزيف داخل البطن من تهتك الكبد ونزيف الطحال وتمت الملاحقه .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى والاستماع إلى ادلتها وبياناتها وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :- (أن المغدوره . شقيقة للمتهمين وانها وقبل زواجها الاول كانت تتصرف تصرفات غير اخلاقيه حيث كانت تتغيب عن منزل اهله ليلاً وكان والدها يعيدها من بيوت الناس وانها وقبل الحادث بسنتين وعندما كانت متزوجه من زوجها الاول المدعو حصلت بينها وبين المدعو علاقة حب وبسبب هذه العلاقة طلقها زوجها وعادت لتعيش في منزل اهله وكانت خلال هذه الفتره تقف على شبابيك المنزل وتؤشر للشباب الذين يمرون من امام المنزل وبعد ذلك تزوجت من ابن عمها المدعو والذي طلقها بعد مرور ثمانية اشهر على زواجه منها بسبب تصرفاتها السيئة المتمثلة بغيابها عن منزل زوجها ليلاً دون علم زوجها ومرافقتها الشباب السيئين وبعد هذا الطلاق عادت إلى منزل اهله الا انها اخذت تتغيب عن منزل والدها ليلاً ونهاراً وقبل الحادث بشهرين تزوجت من المدعو ابو سليمان وقبل الحادث باسبوع اخبر المدعو شقيق المغدوره المتهم انه شاهد شقيقته المغدوره تجلس مع المدعو ايمن القرا في سيارة التنك التي يعمل عليها ونتيجة لتصرفات المغدوره السيئة اتفق المتهمان على قتلها والخلص منها بدهسها بسيارة التنك التي يقودها المتهم علي عندما تحضر اليهم ويوم الحادث حضرت المغدوره إلى منزل شقيقها المتهم ولكون الوقت كان شهر رمضان تناولت طعام الافطار في منزل شقيقها المتهم وبعد الافطار تمكن المتهمان من استدراجها لتركب معها في سيارة التنك بعد أن اوهاها انها سوف يوصلانها إلى منزل زوجها في تلة الرمال فركبت معها وقاد المتهم التنك إلى منطقة المزارع وفيها اوقف المتهم التنك في حين انزل المتهم المغدوره وبطحها على الارض خلف عجلات التنك الخلفيه وقام المتهم بقيادة التنك والرجوع للخلف والصعود فوق جسمها وبعد أن تأكد من وفاتها قاما بوضعها داخل التنك وغادرا المكان وبعد مسافة نزل المتهم وطلب من شقيقه المتهم . الذهاب بجثة

المغدورة إلى المستشفى والادعاء بأنه قام بدهسها بطريق الخطأ بعد رميها لنفسها من السيارة ومحاولتها الهرب من امامه وبعد وصولها المستشفى والادعاء بأنه قام بدهسها بطريق الخطأ وتم تشريح جثة المغدورة وتبين أن سبب الوفاة الكسور في عظام الجمجمة وقاعدتها ونزيف الدماغ وكسور الاضلاع وتهتك الرئتين والنزيف داخل تجويف الصدر والبطن وتهتك الكبد والطحال وبعد اجراء التحقيقات اعترف المتهمان بقيامهما بقتل المغدورة ومن ثم جرت الملاحقه .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة فوجدت أن افعال المتهمين تدل على أن نيتهما قد اتجهت إلى ازهاق روح المغدوره وان هذه النية كانت نية مييته ومصمم عليها ومخطط لها مسبقاً وان فعلهما يشكل جنائية القتل العمد بالاشتراك طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات .

- ٢ -

وفي ضوء ذلك قضت بتجريم المتهمين ١ -

بجناية القتل العمد بالاشتراك طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ من قانون

العقوبات .

وعاقبت كل واحد منهما بالاعدام شنقاً حتى الموت عملاً بالمادتين ٣٢٨ و ٧٦ من

قانون العقوبات .

ثم التمس ل كل واحد منهما سبباً مخففاً تقديرياً خفضت بمقتضاه العقوبة المفروضه بحق كل واحد منهما لتصبح وضع كل واحد من المجرمين بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم اعمالاً لنص المادة ١/٩٩ من قانون العقوبات محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف .

أ - لم يرض المتهمان ١ -

- ٢ -

بهذا القرار قطعنا به تمييزاً للاسباب الميسوطة باللائحة المقدمة من وكيلهما بتاريخ

٢٠٠٣/٨/١٧ .

ب - وحيث أن الحكم مميز بحكم القانون فقد تقدم النائب العام لدى محكمة الجنايات

الكبرى بمطالعه خطيه طلب فيها تأييد الحكم المطعون فيه .

ج - كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامه بمطالعه خطيه طلب فيها تأييد الحكم

المطعون فيه .

أ - وفي الرد على اسباب التمييز المقدم من المتهمين

أ - وفي الرد على اسباب التمييز المقدم من المتهمين ١ -

٢ - جميعاً

١ - من حيث الواقعة الجرمية

نجد أن الواقعة الجرمية التي تحصلتها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستنده إلى بينه قانونيه ثابتة في الدعوى ومستخلصه استخلاصاً سائغاً ومقبولاً .
وبأن محكمة الجنايات قامت باستعراض هذه البينة التي استندت إليها وكونت عقيدتها من خلالها وقامت باقتطاف اجزاء من شهادات الشهود واصل هذه البينة هي اعترافات المتهمين لدى الشرطه التي قدمت النيابة البينة على صحة وسلامة الظروف التي اعطيت فيها واعترافات المتهمين التحقيقيه امام المدعى العام وكذلك البينة الفنيه المتمثله في تشريح جثة المغدورة وشهادة الطبيب الشرعي الدكتور
حول التقرير الطبي الذي يحدد فيه الصفه التشريحيه للمغدورة ويحدد فيه سبب وفاتها .

٢ - التطبيقات القانونيه

نجد أن قيام المتهمين بالاتفاق على قتل شقيقتهم المدعوة والتخطيط لذلك واعداد وسيلة القتل وهي سيارة التتاك وقيامهما باستدراج المغدورة لتركب معها في سيارة التتاك ثم الذهاب بها إلى المزارع وانزالها من سيارة التتاك ومن ثم بطحها خلف العجلات الخلفيه للتتاك وتشغيل التتاك من قبل المتهم وتحريكه إلى الخلف حيث داست عجلات التتاك جسم المغدورة مما ادى إلى كسر الجمجمه وتهتك الدماغ وكسور الاضلاع واصابة الرئة والكبد ومن ثم الوفاة هذه الافعال الصادرة عن المتهمين تدل على أن نيتهم قد اتجهت إلى قتل المغدورة وازهاق روحها وان نيتهم للقتل كانت مبيتة ومخطط لها وانه قد توفر بحقهما اهم ركنين للعمد وهما التفكير الهادىء المستتير والفترة الزمنية اللازمه لاستقرار هذا التفكير وهي مرور قرابة اسبوع على بدء التفكير بقتل المغدورة وحتى لحظة التنفيذ وهي فترة زمنية كافيه لاستقرار الفكره الجرميه في ذهنيهما بشكل لا رجعة فيه وبالتالي فإن فعل المتهمين يشكل سائر اركان وعناصر جنائية القتل العمد بالاشتراك طبقاً للمادتين ٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى ذات النتيجة وقضت بتجريم المتهمين بهذه الجنائية فيكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

٣ - من حيث العقوبة نجد أن العقوبة المفروضة ابتداء بحق المتهمين وهي الاعدام شتقاً حتى الموت هي العقوبة المقررة لجناية القتل العمد طبقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات وبأن العقوبة المفروضة بحق كل واحد من المجرمين بعد استعمال الاسباب المخففة التقديرية بوضع كل واحد منهما بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرة سنوات والرسوم تقع ضمن الحد القانوني ، وعليه يكون الطعن من هذه الجهة مستوجبا الرد .
وعليه يكون هذا الطعن التمييزي مستوجبا الرد

ب - واما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فقد تمت معالجته من خلال الرد على اسباب التمييز المقدمة من المتهمين ولا داعي لمعاودة الرد مجدداً .

وتأسيساً على كل ما تقدم وحيث أن اسباب التمييز المقدم من المتهمين لا ترد على القرار المطعون فيه فنقرر رد هذا التمييز وتأييد القرار المطعون فيه واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر تدقيقاً بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٣/١١/٢٠٠٣

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م/ض